56 دولة منتجة ومستهلكة للنفط تبحث بمنتدى الدوحة سبل تحقيق الاستقرار في سوق تواصل اسعارها الارتفاع

جانب من الجلسة الافتتاحية لمنتدى الطاقة في الدوحة

الدوحة

من اميلي هرنتشتاين:

بدأت امس الاحد في الدوحة اعمال المنتدى الدولي العاشر للطاقة للحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في الوقت الذي يسعى فيه كل جانب الى تحميل مسؤولية ارتفاع اسعار النفط للجانب الاخر.

وافتتح المنتدى من قبل الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي عهد قطر بحضور وزراء وممثلي 56 دولة منتجة ومستهلكة للنفط.

وقال الشيخ تميم في افتتاح المنتدى الذي يتواصل حتى الثلاثاء «ان المنطق والمصلحة يدعوان الى ضرورة العمل الجاد لاعادة الاستقرار الى الاسواق النفطية». واضاف «ان ما تعانيه اسواق الطاقة في الوقت الحالي من تقلبات مسؤولية مشتركة تتطلب من الجميع حلولا مناسبة لتفادي اية ازمة في المستقبل او على الاقل التخفيف من حدتها».

وتجاوزت اسعار النفط يوم الجمعة الماضي حاجز الـ75 دولارا للبرميل ما اثار مخاوف بشأن النمو الاقتصادي العالمي.

من جانبه استبعد وزير الطاقة القطري عبد الله العطية صدور اي قرارات من شأنها التأثير في الاسواق حاليا. وقال «ليس من المتوقع ان تصدر عن المنتدى اية قرارات او تبرم اية اتفاقيات لها تأثير مباشر وسريع على اسواق الطاقة العالمية او مستويات الاسعار»

وقال مفوض الطاقة بالاتحاد الاوروبي أندريس بيباليجس ان ارتفاع أسعار النفط لاكثر من 75 دولارا للبرميل يضر بالنمو الاقتصادي الاوروبي ويضعف الطلب على البنزين في المنطقة.

وقال ان صناعة النفط لم تقم بالاستثمارات الكافية لتخفيف الضغوط في قطاعي الانتاج والتكرير والتي لعبت دورا في ارتفاع الاسعار حاليا.

ويأتي اجتماع الدوحة كمحاولة لاقامة استراتيجية مشتركة في مواجهة تحديات كبرى في قطاع الطاقة كما يتوقع خبراء بينها الارتفاع المتوقع للطلب على النفط من الدول الصاعدة.

وكانت فكرة هذا الحوار نمت بعيد «الصدمة» النفطية لسنة 1973 غير انها لم تتجسد في الواقع الا اثر حرب الخليج في 1991.

ويتفق القادة الحاضرون في المنتدى اجمالا على حقيقة اساسية مفادها انه بالرغم من ان السوق مزود بشكل كاف وانه لم يقع اي نقص في الامدادات فان الاسعار مرتفعة جدا ومتبذبة جدا. وتثير هذه الحقيقة قلق المنتجين والمستهلكين.

غير انهم يحذرون من ان القضية معقدة ولا يمكن حلها سريعا لان المشكلة اساسا هي مشكلة استثمارات تتطلب عدة سنوات.

وعلى المدى القصير يأسف الجميع للاضرار التي تسببها المضاربة وحالة القلق الناجمة عن الاوضاع الجيوسياسية والتي تسبب بحسب وزير الطاقة القطري في رفع الاسعار بحوالي 15 دولارا لكل برميل نفط.

وفي المدى البعيد يطالب الجميع من منتجين ومستهلكين، بـ«خارطة طريق» اي بالمزيد من الامن، المنتجون من اجل التأكد من مردودية الاستثمارات الضخمة التي سيكون عليهم تنفيذها لرفع انتاجهم والمستهلكون لحماية اقتصاداتهم من الاثار المدمرة للارتفاع الكبير لاسعار النفط.

وتنقسم آراء المشتركين في المنتدى حول كيفية تهدئة الاسعار وارجاعها عن المستوى الذي تجاوز 80 دولارا للبرميل بحساب معدل التضخم والذي بلغته عام 1980 بعد الثورة الايرانية. فالمستهلكون يريدون مزيدا من النفط بينما يبغي المنتجون التأكد من أن الاستثمار في حقول جديدة سيأتي بثماره.

وانتقد الجانبان شركات النفط الكبرى لعدم بناء مصاف جديدة بحيث تتماشى خطى التكرير مع الطلب المتزايد على الوقود. وقال المحلل جون هول «كل جانب يحمي مصالحه الخاصة. لن يتغير شيء على الاطلاق».

وكان وزراء مالية مجموعة السبع وصندوق النقد الدولي كثفوا في اجتماعهم نهاية الاسبوع في واشنطن ضغوطهم على الدول المنتجة للنفط مذكرين بالتهديد الذي يشكله ارتفاع اسعار النفط على النمو العالمي.

ويبدو الخبراء منقسمين حول جدوى وفعالية الحوار بين منتجي ومستهلكي النفط.

وفي الواقع فان فترات الصدام بين المنتجين والمستهلكين هي التي انتجت فكرة الحوار بهدف «تلطيف العلاقة» مع منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) التي كانت تمسك بعد منتصف السبعينات بكل الاوراق على ما يبدو، كما يقول روبرت مابرو مدير معهد اوكسفورد لدراسات الطاقة.

وكان اول لقاء بين الجانبين تم في باريس في 1976 غير انه انتهى بالفشل. ثم لم يحصل اي لقاء اخر حتى 1991 حين بادرت فرنسا وفنزويلا الى اعادة اطلاق الحوار.

ومنذ ذلك التاريخ، اضحى الحوار الذي اصبح يطلق عليه «المنتدى الدولي للطاقة» يعقد كل عامين. في حين رأت «مبادرة قاعدة البيانات النفطية الموحدة» النور في 2002.

وتم تدشين مقر الامانة العامة «للمنتدى» الدولي للطاقة العام الماضي في السعودية. غير انه رغم هذا التقدم، فان محللا في الدوحة طلب عدم كشف هويته قال ان نتائج هذا الحوار لم تظهر بعد، مضيفا «لا شيء ملموسا نجم عن هذا الحوار. ونحن نشهد استقالة عامة ازاء قضية اسعار النفط. والجميع يكتفي بترديد ان السوق هي التي تحدد الاسعار».

ويضيف «لا يتم التطرق الى القضايا الشائكة لان ذلك غير ممكن في حوار يشارك فيه ما بين 50 و70 بلدا» مشيرا الى ان النجاح النسبي للـ«مبادرة» منح «الوزراء راحة البال» واعفاهم من التصدي للمشكلة الاساسية.

وقال ان اولوية الحوار يجب ان تكون «كيفية عمل سوق النفط وكيف تحدد السوق الاسعار». وتابع المحلل ان الاسعار تحدد حاليا في الاسواق المالية «ولا احد يريد المساس بذلك لان من مصلحة الجميع ان تتم الامور بهذه الطريقة».

وفي جانب المستثمرين «اليوم يمثل النقص في قدرات التكرير مشكلة جدية غير ان احدا لا يملك الشجاعة في هذا الاجتماع ليسأل الشركات النفطية: لماذا لا تستثمر في هذا المجال. لا احد يخوض في هذا الامر».

بيد ان كلود ماندیل المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية لا يشاطره الرأي.

وهو يرى ان الحوار «اساسي» لانه يتيح للجانبين ادراك «الامكانات وحدود (قدرات) الاخر».

وهو يقر مع ذلك ان بعض الازمات مثل تلك التي تطال اليوم ايران والعراق، هي خارج مدى سيطرة المنتدى تماما.

ورغم الحديث عن الطاقة النتاجية الفائضة لاوبك فان حقيقة الامر هي ان القسم الاكبر جدا منها موجود لدى السعودية التي تسعى مع ذلك اى زيادتها.

وستنفق السعودية وحدها 50 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لتطوير حقول وبناء مصاف جديدة.

وعلى النقيض من ذلك لم تقم الولايات المتحدة التي تستهلك ربع نفط العالم وأكثر من40 في المئة من بنزينه بانشاء مصفاة جديدة واحدة على أراضيها منذ عقود.

وكان وزير الطاقة الامريكي سام بودمان قد قال ان طرح بنزين جديد أكثر حفاظا على سلامة البيئة بالولايات المتحدة كما هو مزمع هذا الصيف قد يحدث خللا بالامدادات على المدى القصير وهو أحد الاسباب التي أدت لارتفاع الاسعار.

ويريد المنتجون أن يبدي المستهلكون وضوحا بشأن خططهم المتعلقة بالطاقة. وهم يشيرون الى تصريحات الرئيس الامريكي جورج بوش بأنه يهدف الى وقف اعتماد الولايات المتحدة على النفط كمصدر للطاقة وحديث بودمان عن أنه يأمل في العودة للطاقة النووية.

وقال وزير الطاقة الجزائري شكيب خليل «انها دائرة مفرغة... هناك جانب يريد «ضمان الامدادات» واخر يبغي «ضمان الطلب»..

اسباب سياسية وفنية وراء ارتفاع اسعار النفط

■ اضافة الى الاسباب السياسية (ايران العراق نيجيريا ابرز الامثلة) التي تساهم بدرجات مختلفة في ارتفاع اسعار النفط من خلال خلق حالة عدم تيقن ومخاوف بشأن سلامة وانتظام الامدادات، هناك اسباب تقنية ليست اقل اهمية.

اول هذه الاسباب النقص في طاقات الانتاج.

اذ تقوم معظم الدول المنتجة بضخ النفط باقصى طاقاتها الانتاجية، ووحدها المملكة العربية السعودية تملك فعليا طاقات انتاجية غير مستخدمة، لكنها عبارة عن نفط ثقيل يصعب تكريره.

وهامش التحرك الضيق هذا في حال واجهت احدى الدول المنتجة اي مشكلة هو من دوافع القلق الكبرى في الاسواق.

وبصورة عامة، ادت المصاعب التي شهدها القطاع في السنوات الاخيرة الى ادراك حجم المشكلة لدى المنتجين الذين يزيدون تدريجيا من استثماراتهم، كما لدى المستهلكين الذين زادوا من مخزونهم لهذه المادة.

السبب الآخر هو النقص في طاقات التكرير. فقد ساهمت الكوارث التي خلفتها اعاصير الصيف الماضي في الولايات المتحدة في كشف ثغرات قطاع تكرير النفط الذي بات مشكلة تحد من طاقات الانتاج.

ولم يتم انشاء محطات تكرير في الولايات المتحدة او في اوروبا منذ 30 عاما وتلك الموجودة غالبا ما هي بحاجة الى تجديد.

والاسوأ من ذلك ان العديد منها غير مؤهلة لتكرير النفط الثقيل وهو النوع الوحيد الذي يمكن للدول المنتجة ان تضيفه الى عرضها الحالي.

ويساهم نقص المنتجات المكررة في زيادة اسعار النفط الخام.

وفي الولايات المتحدة، ازدادت وطأة هذا العامل مع تطبيق معايير بيئية جديدة متعلقة بالوقود. فمع اقتراب موسم السياحة الداخلية الذي يشهد حركة سير مكثفة، تخشى الشركات النفطية الامريكية من نقص في مادة الايثانول التي اصبحت مضطرة لمزجها مع الوقود.

وفي هذا السياق، ادى اعلان تراجع مخزون الوقود يوم الاربعاء الماضي في الولايات المتحدة الى زيادة اضافية في اسعار النفط.

كذلك اخذت بوادر توتر تلوح في الاسواق بسبب اقتراب موسم الاعاصير.

كما يسهم في ارتفاع الاسعار استمرار زيادة الطلب العالمي. فقد ادى انتعاش الاقتصاد في معظم الدول بشكل شبه متزامن منذ عامين الى ازدياد كبير في استهلاك النفط لا سيما في الصين والولايات المتحدة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي ان يستمر النمو العالمي قويا في العام 2006 بزيادة 4,9%.

وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة ازدياد الطلب العالمي على النفط بنسبة 1,8% في العام الحالي الى ما قدره 85,1 مليون برميل يوميا.

وتساهم مصالح المستثمرين والمضاربة ايضا في ارتفاع الاسعار، حيث يتم استثمار مئات مليارات الدولارات من اموال صناديق التقاعد في الاسواق النفطية كما في مجمل اسواق المواد الاولية انما ليس دائما بهدف المضاربة.

ويعتبر بعض الخبراء ان المضاربة تساهم في ارتفاع اسعار النفط لكنها لا تتسبب به.

بوش يحذر الامريكيين من صيف صعب وسط توقع استمرار ارتفاع اسعار النفط

وِست ساكرامنتو ـ من لوران لوزانو:

حذر الرئيس الامريكي جورج بوش الامريكيين من انهم سيواجهون «صيفا صعبا» وسط الارتفاع العالمي في اسعار النفط في الوقت الذي اصبح ارتفاع اسعار الوقود في الولايات المتحدة يشكل الرهان السياسي البارز هذه السنة في الانتخابات البرلمانية.

ومع تزايد استياء الامريكيين بسبب ارتفاع اسعار الوقود، الح بوش الى ان الحكومة لا تستطيع فعل الكثير على المدى القصير لحل المشكلة.

وقال بوش «سنواجه صيفا صعبا» وذلك خلال زيارته منشأة في كاليفورنيا لتطوير سيارات تعمل محركاتها بالهيدروجين.

وتاتي تصريحات بوش بعد اسبوع من الارتفاع الكبير الذي سجلته اسعار النفط في الاسواق العالمية حيث وصل سعر البرميل في تعاملات نيويورك الى 75 دولارا الجمعة بارتفاع خمسة دولارات عن السعر الذي سجل قبل اسبوع.

كما ارتفع سعر الوقود نحو ثلاثة دولارات للغالون (3,8 لتر) في العديد من محطات البنزين في انحاء البلاد اي بارتفاع 60 سنتا (33 بالمئة) عن العام السابق.

ويأتي هذا الارتفاع قبيل بدء فصل الصيف في الولايات المتحدة الذي يتنقل فيه ملايين الامريكيين في سياراتهم لقضاء العطل. ويتوقع ان يصبح موضوعا سياسيا بارزا في الانتخابات البرلمانية المرتقبة في تشرين الثاني (نوفمبر).

ورغم تاكيد الرئيس الامريكي امس الاول ان الحكومة تبذل جهودا لحماية المستهلكين من ارتفاع الاسعار، الا انه قال انه لا يمكن فعل الكثير على المدى القصير لتخفيف تاثير ارتفاع اسعار النفط.

واقر «نحن نواجه مشكلة حقيقية فيما يتعلق بالنفط. نحن معتمدون عليه وهذا مضر بالاقتصاد وبالامن الوطني». واضاف «انا ادرك ان الناس هنا وفي اماكن اخرى من البلاد يدفعون اسعارا عالية ثمنا للبنزين». وتابع «يجب على الشعب الامريكي ان يفهم ان ما يحدث في اماكن اخرى من العالم يؤثر على اسعار النفط التي ندفعها هنا» في اشارة الى ارتفاع الطلب على النفط في الاقتصاديات المزدهرة في الهند والصين.

وعزا بوش ارتفاع الاسعار كذلك الى النقص في منشآت التكرير في الولايات المتحدة. واضاف «عندما ترتفع اسعار النفط فان ذلك يضر بالناس الذي يعملون، ويضر بالشركات الصغيرة كما يمثل مشكلة خطيرة يجب ان نعالجها. وبالمناسبة فان على الحكومة الفدرالية مسؤولية ضمان كبح اسعار النفط».

وقد اتضحت الاهمية السياسية لارتفاع اسعار البنزين قبل عطلة الصيف حيث امضى اعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الديموقراطيون والجمهوريون الاسبوع في انتقاد الحكومة حول هذه المسألة والتساؤل حول ما اذا كانت شركات النفط تستغل هذا الوضع.

ودعا السناتور بيل نيلسون الجمعة الى اتخاذ «خطوات اقوى» لتقليل الاعتماد على النفط الاجنبي. اما دينيس هاستيرت رئيس الكتلة الجمهورية في مجلس النواب وبيل فيرست رئيس الاغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ فقالا انهما ينويان توجيه رسالة الى بوش تدعو الى التحقيق في تلاعب شركات النفط بالاسعار.

وفيما تنفي شركات النفط اي تلاعب في الاسعار الا ان ثقة الشعب في تلك الشركات قد تاثرت بتقرير افاد ان الرئيس التنفيذي لشركة اكسون موبيل سيحصل على 400 مليون دولار كتقاعد.

اوبك: لا مبرر لعرض انتاجنا الاحتياطي بالسوق وارتفاع الاسعار ليس مسؤوليتنا

■ الدوحة ـ واشنطن ـ رويترز ـ اف ب: قال وزير النفط النيجيري ادموند دوكورو ورئيس اوبك الدوري انه ما من مبرر يدعو أوبك الان لعرض انتاجها الاحتياطي في السوق لمحاولة تهدئة أسعار النفط.

جاء هذا التصريح ردا على وزير الطاقة الكويتي الشيخ أحمد الفهد الصباح قد الذي قال امس انه سيطرح ذلك الاقتراح على بقية وزراء أوبك اليوم الاثنين وهو اقتراح سبق طرحه عقب اعصاري كاترينا وريتا عام2005.

وقال داوكورو للصحافيين «عندما فعلنا ذلك وقتها كان ذلك ردا على حالة طارئة فعلية ملموسة... لست متأكدا مما اذا كان بالامكان قول الشيء نفسه الان».

واضاف الوزير النيجيري ان أسعار النفط ستنخفض عن أعلى مستوياتها عند 75 دولارا ولكن من المرجح أن تظل فوق 60 دولارا للبرميل لعدة أعوام.

وقال داوكورو

وقال محمد بن ظاعن الهاملي وزير البترول والطاقة بدولة الامارات «في المرة السابقة التي عرضنا فيها المليوني برميل لم يبد أحد اهتماما بها».

وكان الوزير الكويتي قد قال في وقت سابق ان بلاده ستقترح أن تضع منظمة أوبك انتاجها الاحتياطي البالغ مليونا برميل يوميا تحت تصرف السوق لتهدئة أسعار النفط التي ارتفعت لمستويات قياسية. لكنه اوضح انه لم يتحدث بشأن اقتراحه هذا مع وزراء اخرين في أوبك.

وقال الوزير الكويتي «نحن قلقون فعلا ازاء ارتفاع الاسعار لهذا المستوى». وتابع القول أنه يعتقد أن القلق الذي يكتنف المواجهة بين ايران والغرب حول برنامجها النووي أضاف «ليس أقل من عشرة دولارات» لاسعار النفط.

وكان رئيس شركة النفط الوطنية الليبية قد قال يوم الخميس الماضي ان أوبك قد تبحث طرح طاقتها الانتاجية الاحتياطية في السوق لتهدئة الاسعار.

ومعظم الطاقة الانتاجية الاحتياطية في أوبك توجد لدى المملكة العربية السعودية التي قالت مرارا انه ليس هناك طلب كاف من المصافي على الخامات المتوسطة والثقيلة التي تمثل معظم طاقة الرياض الانتاجية الفائضة.

وسيكون اقتراح الشيخ أحمد الفهد تكرارا لعرض طرح في المنظمة في عام 2005 أثناء فترة رئاسته لاوبك. وقال وقتها الوزراء ان المستهلكين لم يطلبوا كميات اضافية.

الجزائر بادرت على الفور لتأييد الاقتراح الكويتي. فقد قال وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل امس انه سيؤيد ذلك «فهذا من الناحية النفسية من شأنه أن يدعم السوق».

وقال الوزير الايراني كاظم وزيري ان اوبك لن تغير سياستها الانتاجية خلال اجتماعها غير الرسمي اليوم الاثنين.

واضاف «اوبك تنتج باقصى طاقتها ولا يوجد نقص فعلي في تزويد الاسواق بالنفط ولذلك فاني لا اعتقد انه سيكون هناك تغيير» في سياسة اوبك الانتاجية. وتابع «بوضوح هناك الكثير من المعروض النفطي من قبل اوبك وايران تنتج بمستوى قريب من حصتها واذن فان اوبك تقوم بما يمكنها القيام به وحاليا المخزونات ملآنة ومستوى الانتاج ملائم» لحالة السوق.

واوضح ان المستوى العالى للاسعار يعزى الى «نقص بعض المواد المكررة وخاصة البنزين وكذلك الى الاوضاع الجيوسياسية التي يغذيها المضاربون الذين يتلاعبون بالاسواق».

وكان مسؤول رفيع في اوبك قد قال امس الاول ان المنظمة ليست مسؤولة عن ارتفاع اسعار النفط وحمل بالمقابل هذه المسؤولية للدول المستهلكة وذلك غداة نداء وجهته دول مجموعة السبع كي تزيد الدول المصدرة للنفط قدراتها الانتاجية.

وجاء في بيان لعدنان شهاب الدين، ممثل منظمة اوبك في الاجتماع الربيعي لمجلس حكام صندوق النقد الدولي في واشنطن، ان الارتفاع الكبير في اسعار النفط «حصل بالرغم من ان السوق ما زال يتلقى الكميات بشكل جيد». واضاف ان الوضع لناحية العرض هو «سليم».

وكان يرد بذلك على وزير المال البريطاني غوردون براون الذي دعا في واشنطن امس منظمة اوبك الى زيادة انتاجها خلال مؤتمرها الوزاري المقبل مطلع حزيران (يونيو) في كركاس.

كذلك انتقد مسؤول كبير في منظمة اوبك التي تنتج 40 % من النفط المستهلك في العالم، وبشكل ضمني نداء كان وجهه وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ثم النداء الذي وجهه السبت صندوق النقد الدولي لزيادة الاستثمارات في الانتاج النفطي.

وقال ان «احد العوامل الرئيسية التي يجب ان تواجهها السوق تتعلق بالقلق السائد حول الطلب على النفط في المستقبل» والمرتبطة بـ«سياسات الدول المستهلكة» التي تسعى الى تقليص تبعيتها للنفط ولكن ايضا «التطور التكنولوجي ومستويات الانتاج في الدول التي لا تنتمي الى منظمة اوبك».

وتساءل لماذا زيادة القدرات والاستثمارات اذا كان المستهلكون سيعمدون الى تقليص طلباتهم؟ واوضح شهاب الدين ان الضغط لتهدئة السوق لا يجوز ان يمارس فقط على الدول المنتجة. واعتبر ان المستهلكين هم المعنيون الاول بارتفاع قدرات التكرير.

انعكاسات سلبية وايجابية لارتفاع اسعار النفط على امريكا

واشنطن

من جان لوي دوبلي:

يشكل بلوغ اسعار النفط مستويات قياسية خبرا غير سار للولايات المتحدة المستهلك الاول للذهب الاسود في العالم، لكن لهذا الواقع ايضا جانبا ايجابيا اذ سيحمل الامريكيين على البحث عن مصادر طاقة بديلة.

وكان الرئيس الامريكي قد قال في خطابه حول وضع الاتحاد في كانون الثاني (يناير) الماضي «لدينا مشكلة كبيرة وهي ان الولايات المتحدة تعتمد كثيرا على النفط الذي غالبا ما يأتي من مناطق غير مستقرة في العالم». حينها كان سعر البرميل حوالي 68 دولارا، لكنه تخطى الان 75 دولارا.

لكن هذا الارتفاع في الاسعار اقل تأثيرا على الولايات المتحدة منه على الدول الصناعية الاخرى، لان الامريكيين في المرتبة الثالثة لانتاج النفط بعد السعوديين والروس، مما يسمح لهم بتلبية نحو نصف حاجاتهم.

الا ان ارتفاع الاسعار العالمية يؤثر سلبا على سعر البنزين بالنسبة للمستهلكين ووقود التدفئة.

يقول جون كيلدوف من شركة فيمات للوساطة ان «تأثر الاسر وقطاع النقل والتجار الصغار باسعار (النفط) القياسية قد يقضي على المستهلكين والاقتصاد، وان كان لا يزال من المبكر جدا تأكيد ذلك».

لكن المفارقة هي انه يمكن لهذا الواقع ان يعطي ثقلا لاستراتيجية بوش بتوجيه الولايات المتحدة الى مصادر طاقة اخرى، تزامنا مع جعل وتيرة ازدياد استهلاكها اقل سرعة.

وبوش ليس اول رئيس امريكي يسلك هذا الطريق، فاحد اسلافه الديموقراطي جيمي كارتر حث الامريكيين على خفض استهلاكهم لمواد التدفئة من خلال ائه قميصا صوفيا في البيت الابيض، خلال مداخلة تلفزيونية في شباط (فبراير) 1977 . اما الرئيس الجمهوري الحالي، فيفضل الحديث عن الفحم «النظيف» او الايثانول العضوي او غيرها، كمصادر طاقة بديلة.

كما يدعو ايضا الى استئناف البرنامج النووي، علما انه لم يتم تشغيل اي محطة جديدة خلال السنوات العشر الاخيرة.

لكن حتى مع بلوغ الغالون سعر ثلاثة دولارات، لا يبدو ان الامريكيين قلقون من تطور الامور، فهم لا يزالون يشترون السيارات الرباعية الدفع التي يتجاوز استهلاكها 15 ليترا لكل 100 كلم. واعرب ريك فاغونر رئيس مجلس ادارة شركة جنرال موتورز، الاولى بتصنيع السيارات في الولايات المتحدة والعالم، عن سروره لنجاح النموذج الاخير لسيارة رباعية الدفع من صنع شيفروليه، اكبر واغلى من سابقتها.

لكنه اقر يوم الخميس الماضي في مقابلة مع صحافيين ان جنرال موتورز «لا ترسم استراتيجيتها على اساس زيادة حصة هذا النوع من السيارات في السوق».

الا انه يعول على محروقات مثل «اي85» المكون من 85 % من الايثانول و15 % من الوقود والذي يمكن ان «يتطور بشكل سريع ومفاجئ».

لكن تحول السيارات الى الى الايثانول لا يخلو من مصاعب.

فمن بين العوامل الاخرى التي تفسر ارتفاع اسعار الوقود في الولايات المتحدة، الى جانب عامل ارتفاع اسعار النفط الخام، قيام الحكومة الامريكية باجبار شركات التكرير على استعمال مادة الايثانول بدلا من مادة «ام تي بي اي» التي تضاف الى الوقود والتي تعتبر شديدة التلويث.

الا انه من الواضح جدا ان انتاج الايثانول في الولايات المتحدة لن يكون كافيا لتنفيذ هذا الاجراء مما قد يتسبب بنقص البنزين على المستوى المحلي، وبالتالي في ارتفاع سعره.

ايران: السياسة الخارجية الامريكية تساهم بالارتفاع الحالي لاسعار النفط

■ الدوحة ـ رويترز: قال وزير النفط الايراني كاظم وزيري امس الاحد ان ايران تريد استقرار أسعار النفط وانها غير راضية عما تشهده السوق من تقلبات حادة. واضاف «ترجع زيادة السعر في جانب منها لهذا الطلب الكبير جدا على البنزين وفي جانب اخر للموقف السياسي».

وأضاف «لسنا راضين عن تذبذب الاسعار بهذه القوة وانما نريد أسعارا مستقرة».

وقال ان السياسة الخارجية الامريكية من بين الاسباب التي أدت الى ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية، مضيفا أن المضاربة والقلق من نقص البنزين والتوترات السياسية من العوامل الاخرى التي تدفع الاسعار للارتفاع.

وأدى القلق من احتمال ان تقود المواجهة النووية بين ايران والغرب بشأن سياستها النووية الى هجوم امريكي على طهران الى رفع اسعار النفط لاكثر من 75 دولارا للبرميل. وقال وزيري ان هذا الخلاف لن يؤثر على صادرات النفط الايرانية.

وتعهد مجددا بأن تستمر صادرات ايران النفطية بصورة طبيعية. وقال «نأمل ألا تكون هناك عقوبات. ولا نعتزم مهما حدث –كما سبق وأن قلنا مرارا– أن نفعل شيئا ازاء صادرات النفط».

واوضح وزيري ان انتاج ايران النفطي يبلغ حاليا 4,1 مليون برميل يوميا.